

شعر الراس والحية ولو محروقين والحق المحب الطبري بذلك كما في قوله  
 الحاجب والغاز والشارب والصفقة وفصل ابن النقيب فالحق  
 بالحية ما اتصل بها الشارب والصفقة والغاز دون الحاجب  
 والهدب وما على الجبهة وموت الاشارة الى ذلك وان هذا هو  
 الظاهر وهو اي الدم الواجب بما ذكره هنا في التغيير والتقدم في  
 فيجب نشأة في بقية الاضحية او ما يقوم مقامها من سبع  
 بدنة او سبع بقرة او صوم ثلاثة ايام ولو متفرقة او  
**التصدق بثلاثة اصع** عند العبرة وضم المهملة جمع صاع على  
**سنة مساكين** لكل مسكين نصف صاع وتقدم في زكاة الفطر  
 بيان الصاع وذلك لقوله تعالى فمن كان منك موقفا او به  
 اذى من راسه اي خلق ففدية من مسام او صدقة او نسك  
**فاية** ساير الكفارات لا يزداد المسكين فيها على مد الا في  
 هذه **والثالث الدم الواجب بالاحصار** وهو المنع من جميع  
 الطرق عن اتمام الحج او العمرة وسكت المصنف بيان الدم هنا  
 وهو دم ترتيب وتقدم كما سياتي **في تحلل** جوارح اسباب الاضحية  
 لا وجوب اسوا كان حاجا او متهما او مقاربا وسوا كان المنع  
 بقطع الطريق امر بغيره منع من الرجوع ايضا الا وذلك لقوله  
 تعالى فان احصرتمهم في بلد من بلادهم فمما استسرى من الهدي  
 اذ الاحصار بمجرد لا يوجب الهدي والا في المحصر المفتوح  
 الصبر عن التحلل وكذا الحاج ان اتسع الوقت والا فلا ولي  
 التحلل لحوق الفوات نعم ان كان في الحج وثيقن زوال الحصر  
 في مرة يمكنه ادراك الحج بعدها اذ في العمرة وثيقن قرب  
 زواله وهو ثلاثة ايام امتنع تحلله كما قاله الماوردي وهذا  
 احد المواضع من اتمام النسك وهي ستة وثاني المواضع الحسب  
 ظملا كان حبس بدنين وهو معسر فانه يجوز له ان يتحلل كما في  
 الحصر

تقوله ولا  
 يقتضيه اي احصر  
 في الحد ولا يكرهه  
 ولو اطلق في التحلل  
 من المرض بان لم يشترط  
 هدي بل يشترط  
 ما اذا شرط في التحلل  
 بالهدي فانه يلزمه  
 كما ذكره في المجموع  
 لانه لا التحلل  
 بقصد صرف  
 بل يشترط  
 ان جعلناه نسكا وهو المشهور  
 كما مر ولا بد من مقارنة النية كما  
 في الذبح ويشترطنا غيره  
 عن الذبح الالية السابقة فان فقد  
 الدم حسا كان لم يحرمه  
 او شرعا كان احتاج الي ثمنه  
 او وجد غالبا فالظاهر ان له  
 بدلا قيا ساعلي ذم التمتع  
 وغيره والبدل طوام بقيمة  
 الشاة فان عجز عن الطعام  
 صار حيث شاءت كل لا يوما  
 قيا ساعلي الدم الواجب بترك  
 المأمور به وله اذا انتقل الى  
 الصوم التحلل في الحال بالحق  
 بنية التحلل عنده لان التحلل انما  
 شرع لرفع المشقة لمنع  
 بالتمام على الاحرام واثم المواضع  
 الرق فاذا احرم الرقيق بلا  
 اذن سيده فله تحليله بان يامسره  
 بالتحلل لان احرامه يغير  
 اذ نه حرمان لانه يعطل عليه منافعه  
 التي يستحقها اذ انه قد يرد منه  
 ما لا يباح له ولا اصطبار وله ان يتحلل  
 وان لم يامر به بذلك سيده فان امره  
 لزمه

الحصر العام ولا يتحلل بالمرض ونحوه لظلال طريق فان شرط  
 في احرامه انه يتحلل بالمرض ونحوه جاز له ان يتحلل بسبب  
 ذلك **وهذا** احصر اذا اراد التحلل شاة او ما يقوم مقامها  
 من بدنة او بقرة او سبع احدها حيث احصر في حل او حرم  
 ولا يسقط عنه الدم اذا شرط عند الاحرام ان يتحلل اذا  
 احصر بخلاف ما اذا شرط في المرض ان يتحلل بلا هدي فانه  
 لا يحد ولا يكرهه لان حصر العذر ولا يفتقر في شرطه فالشرط فيه لا يحد  
 ولو اطلق في التحلل من المرض بان لم يشترط هدي بل يشترط  
 ما اذا شرط في التحلل بالهدي فانه يلزمه كما ذكره في المجموع  
 لانه لا التحلل بقصد صرف بل يشترط ان جعلناه نسكا وهو المشهور  
 كما مر ولا بد من مقارنة النية كما في الذبح ويشترطنا غيره  
 عن الذبح الالية السابقة فان فقد الدم حسا كان لم يحرمه  
 او شرعا كان احتاج الي ثمنه او وجد غالبا فالظاهر ان له  
 بدلا قيا ساعلي ذم التمتع وغيره والبدل طوام بقيمة الشاة  
 فان عجز عن الطعام صار حيث شاءت كل لا يوما قيا ساعلي  
 الدم الواجب بترك المأمور به وله اذا انتقل الى الصوم التحلل  
 في الحال بالحق بنية التحلل عنده لان التحلل انما شرع لرفع  
 المشقة لمنع بالتمام على الاحرام واثم المواضع الرق فاذا  
 احرم الرقيق بلا اذن سيده فله تحليله بان يامسره بالتحلل لان  
 احرامه يغير اذ نه حرمان لانه يعطل عليه منافعه التي يستحقها  
 اذ انه قد يرد منه ما لا يباح له ولا اصطبار وله ان يتحلل وان لم  
 يامر به بذلك سيده فان امره لزمه

تقوله ولا  
 يقتضيه اي احصر  
 في الحد ولا يكرهه  
 ولو اطلق في التحلل  
 من المرض بان لم يشترط  
 هدي بل يشترط  
 ما اذا شرط في التحلل  
 بالهدي فانه يلزمه  
 كما ذكره في المجموع  
 لانه لا التحلل  
 بقصد صرف  
 بل يشترط  
 ان جعلناه نسكا وهو المشهور  
 كما مر ولا بد من مقارنة النية كما  
 في الذبح ويشترطنا غيره  
 عن الذبح الالية السابقة فان فقد  
 الدم حسا كان لم يحرمه  
 او شرعا كان احتاج الي ثمنه  
 او وجد غالبا فالظاهر ان له  
 بدلا قيا ساعلي ذم التمتع  
 وغيره والبدل طوام بقيمة  
 الشاة فان عجز عن الطعام  
 صار حيث شاءت كل لا يوما  
 قيا ساعلي الدم الواجب بترك  
 المأمور به وله اذا انتقل الى  
 الصوم التحلل في الحال بالحق  
 بنية التحلل عنده لان التحلل انما  
 شرع لرفع المشقة لمنع  
 بالتمام على الاحرام واثم المواضع  
 الرق فاذا احرم الرقيق بلا  
 اذن سيده فله تحليله بان يامسره  
 بالتحلل لان احرامه يغير  
 اذ نه حرمان لانه يعطل عليه منافعه  
 التي يستحقها اذ انه قد يرد منه  
 ما لا يباح له ولا اصطبار وله ان يتحلل  
 وان لم يامر به بذلك سيده فان امره  
 لزمه